المحور الثاني: السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية

د/ محزم عبد المالك

قسم العلوم السياسية، جامعة أم البواقي

1- التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية:

مرت الولايات المتحدة الأمريكية بثلاث مراحل تاريخية واضحة، وقد استغرقت هذه الحالة ثلاثة قرون تقريبا، وقد أسست هذه المراحل على ثلاث عقائد استراتيجية مختلفة، وقد كان الترابط تاما تقريبا بين العقيدة الاستراتيجية وموقع الولايات المتحدة الأمريكية في توازن القوى العالمي في هذه القرون المشار إليها، إذ شهد القرن الأول من ولادة الدولة الأمريكية شيوع العقيدة الانعزالية، وهي عقيدة مثالية تقريبا وأسست للمرحلة الانعزالية، وهي التي هيأت البناء الوطني للقوة الأمريكية، أما القرن الثاني فقد طغت عليه عقيدة العالمية وهي التي أنتجت المدرسة الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية، أما القرن الثالث فقد شهد ظهور المحافظة الجديدة» التي أنتجت الاستراتيجية الاستباقية، وهي استراتيجية مازالت محل جدل في الأوساط السياسية والعسكرية، فهي تظهر وتخبو لتعود من جديد، وفي ضوء هذه الاستراتيجية سيتحدد الدور الأمريكي في المستقبل.[1]

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة الانعزال 1914/1789 م

لمدة قرن وربع القرن، سادت في الولايات المتحدة الأمريكية سياسة (الانعزال)، فمع اختيار وجورج واشنطن كأول رئيس للبلاد، وضع هذا الرئيس المبدأ الأساسي السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وهو الانعزال عن صراعات العالم القديم، والواقع أن واشنطن كرس هذا المبدأ منذ إعلان الاستقلال في 4 يوليو 1776م، فمنذ أن أصبح قائدا للجيش الأمريكي في مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال، نأى ببلاده عن الصراعات الأوروبية، ورغم تعاطف بعض رفاقه مع بريطانيا في حربها ضد فرنسا في القارة الأمريكية، فإنه قد اختار الحياد. أما بعد تنصيبه باعتباره رئيسًا عام 1789م، فقد كان موقفه واضحا وحدد سياسة بلاده بالقول لن يكون من التعقل أن نورط أنفسنا بوشائج مصطنعة، ضمن التقلبات لسياسة [أوروبا] أو الائتلافات والتناظرات الرتيبة لأصدقائها وأعدائها، يناجينا موقعنا القاصي المستقل ويقدرنا على طرق شأو مخالف .

وتنطوي سياسة العزلة على وجهين هما، امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التورط في مشاكل العالم القديم، ومنع دول أوروبا من التدخل في شئون القارة الأمريكية وقد كان لهذه السياسة أسبابها التاريخية والفكرية والعملية، ولقد كانت هذه السياسة بالغة الحكمة في ذلك الوقت، وهى السياسة التي وضعت الأسس لبناء دولة عظمى وأعطن الولايات المتحدة الأمريكية أولى مناطق نفوذها، وهو ما أسميه قوس الهيمنة الأول) في تاريخها. وتعود أسباب هذا الاختيار إلى عوامل تاريخية ضاربة الجذور في أعماق الشعب الأمريكي، فقد أسست الدولة الأمريكية على مبادئ الديموقراطية الجديدة، التي استلهمت

---

[1] إبراهيم أبو خزام، **الصراع على سيادة العالم: القوى العظمى ومناطق الصدام في القرن احادي والعشرين**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، مصر،2017)، ص 55

فكر مدرسة العقد الاجتماعي وفلاسفتها العظام من أمثال جان جا روسو» و «چون لوك ، وقد كان لهذا الأخير تأثيرات واضحة، وصلت إلى حد إدراج مقولاته في إعلان الاستقلال الأمريكي، أما دستور البلاد، فقد استلهم أحدث المبادل

ثانيا: مرحلة المشاركة العالمية 1901-2001:

لقد شهد مطلع القرن العشرين جدلًا حادًا حول الاستراتيجية والسياسة الخارجية الأمريكية.إن هذا القرن الحافل بالأحداث العالمية الكبرى والرجال العظام على المستوى العالمي والأمريكي، قد تأثر كثيرا برؤية رجلين من الولايات المتحدة الأمريكية، هما تيودور روزفلت» و «وو در ولسون» ويمكن أن يقال أن الجدال الاستراتيجي كان يدور حول رؤية وفلسفة الرجلين وصراعهما على القيادة ونظرتهما للدور الأمريكي، وهو صراع بين مدرستين عميقتين فى السياسة الخارجية، المثالية التي يتزعمها ويلسون، والواقعية التي هي من ثمار أفكار روزفلت، وبقدر ما تباعدت الرؤى بين الرجلين عندما كان الجدل نظريا، فإن الأحداث العالمية قربت المواقف والرؤى فويلسون رجل المثالية وداعية السلام هو الذي انخرط في الحرب العالمية الأولى وتأثيرات روزفلت أعادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة الانعزال.

أ/ تيودورروزفلت انتخب 1901:

منذ انتخابه أظهر تبرمه من سياسة الانعزال التي كانت مهيمنة على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ودعا إلى الخروج من القوقعة الأطلسية نحو الأفق البعيد والمشاركة فى الشئون العالمية، معتبرًا أن رسالة أمريكا تكمن في ضرورة تحولها إلى حراسة الميزان العالمي، فمثلما كانت بريطانيا فيما مضى حامية التوازن الأوروبي، فالولايات المتحدة الأمريكية أصبحت قوة عظمى، ومن طبع الأمة العظمى، ليس ممارسة الفضيلة ولكن تنشيط مساهمتها في الشأن العالمي.

إن ثلاثة عناصر أساسية هي التي شكلت فكر روزفلت هي خلفيته العسكرية وقوة أمريكا، وتأثره الشديد بتاريخ بريطانيا السياسي.

فباعتباره عسكريا وبطلاً للحرب ضد الإسبان، فإن عقيدته السياسية انبثقت من هذه الخلفية، فالواقع أن التربية العسكرية وأجواء الصراعات والحروب هي ما يكون عقيدة الرجل إذا توجت حياته بدور سياسي، وقد كانت عقيدة روزفلت» ومذهبه السياسي يقومان على فكرة، أن الصراع والحرب هما المحركان للعلاقات الدولية، وقد عارض بشدة فكرة أن السلام هو الحالة الطبيعية بين الأمم، وهى الفكرة التي رسخت في الفكر الأمريكي طوال القرن التاسع عشر، وذهب إلى أن الحروب هي الحالة الطبيعية بين الأمم، أما السلام، فهو ظاهرة عارضة واستثنائية، ومتى كان الأمر كذلك فإن على الأمة التمسك بالقوة وحيازتها إلى الحد المستطاع، وتأسيسا على ذلك فقد أنكر دور القانون الدولي، لأن الذي تعجز الأمة على حمايته بقوتها لن يستطيع المجتمع الدولي تدريعه.

أما العنصر الثاني، فهو قوة أمريكا، فلم تعد الولايات المتحدة الأمريكية قوة هامشية، بل دولة كبرى، وهو ما يتناقض مع سياسة الانكفاء والعزلة.إن تأثره كان شديدا بالفكر الاستراتيجي البريطاني، فقد استنتج بحكم ثقافته الأنجلوسكسونية وتكوينه العسكرى، أن الأمة الأمريكية، قادرة على القيام بدور بريطانيا في القرون الماضية، ومن المعلوم أن بريطانيا قد بنت نجاحها الدبلوماسي على حفظ الميزان الأوروبي، وهي لكونها جزيرة أوروبية معزولة، استطاعت قيادة السياسة الاروبية.

إن عقيدة روزفلت لم تكن عقيدة نظرية ، **بل تحولت إلى سياسة فعلية**، وبدأت «الواقعية» تحل محل «المثالية»، فقد اتخذ هذا الرئيس الجديد خطوات عملية في اتجاه المشاركة العالمية وبدأت بلاده المساهمة في المؤتمرات الدولية وأصبح للدبلوماسية الأمريكية رأيها في القضايا الدولية المهمة ودب النشاط في أدوات السياسة الخارجية، على أن أهم صور المشاركة العالمية هي إعلان الرئيس روزفلت سياسة «الباب المفتوح تجاه الصين، فبعد هزيمة الصين عقب ثورة الملاكمين» عام 1905م، تقاسمت الدول الإمبريالية الامتيازات فى الصين، فاستولت روسيا على منشوريا وفرضت ألمانيا سيطرتها على مقاطعة شانتونج وحظيت اليابان وفرنسا بنفوذ تجارى واسع وفرضت هذه القوى على الصين شروط مذلة وهو ما دفع بالرئيس الأمريكي إلى إعلان مبدأ الباب المفتوحوهو المبدأ الذى يعنى تعهد الدول الكبرى بعدم فرض تعريفات جمركية أو رسوم موانئ أو أجور للسكك الحديدية، وقد فعلت هذه الدول ذلك. ووفق هذا المبدأ فقد أجبر روزفلت الدول الإمبريالية على تحرير السوق الصيني، وهو أكبر الأسواق العالمية في ذلك الوقت .

ب/ وودرو ويلسون:

لقد كان وودر ويلسون سياسيًا مثاليا ذا جذور أكاديمية فهو أول رئيس أمريكي يحمل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والتاريخ، وكان أستاذا جامعيا لسنين طويلة فعاش في أوساط الأكاديميين وترأس جامعة برنستون»، ففي أروقة الجامعات وتحت قبابها تكون وعيه السياسي ونضجت عقائده الفكرية، فقد كان رجل فكر قبل أن يكون رجل سياسة.وإذا كان «روزفلت بخلفيته العسكرية والأمنية كرجل للشرطة والجيش قد امتص عقائده من هذه الجذور. فكان واقعيًا مؤمناً بالقوة، فإن ويلسون بخلفيته الفكرية قد تشرب عقائده من جذور مختلفة، والقاعدة في التاريخ أن رجل الفكر هو رجل الضمير وأن رجل الأمن هو رجل الضرورة وبين الضمير والضرورة فوارق شاسعة.لقد كان وودر ولسون مثاليا بنى اعتقاده على أن السلام، وليس الحرب، هو قاعدة العلاقات بين الأمم والشعوب، فالحرب ظاهرة استثنائية في حياة الشعوب، فتذهب الأمم للحرب لأسباب ظرفية ناجمة عن خلل في البنيان السياسي والاجتماعي، فإذا أصلح الخلل فإن الشعوب تعود إلى طبيعتها المسالمة. إن هذا المنبع الفكري هو أساس رؤيته للعلاقات الدولية وإذا أضيف إليه التجربة الأمريكية التي ازدهرت في ظل السلام والابتعاد عن الحروب، فقد أصبحت له رؤية راسخة بجدوى سياسة العزلة وقد عزم على استمرار الالتزام بمبدأ مونرو والآباء المؤسسين، وقد انقلب على سياسة أسلافه الجمهوريين روزفلت وتافت وبني . حملته الانتخابية على تلك المبادئ.

ولقد كان ولسون أمينا لهذه المبادئ المعلنة، طوال فترة حكمه الأولى، فمنذ عام 1912م، بدأ في الدعوة لجعل العالم آمنا وديموقراطيا، وحتى عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى عام 1914م، فإنه استمر بالدعوة إلى إنهاء الصراع وإحلال سلام لا انتصار فيه يقوم على التوافق فى القوى وليس على أساس القوة.«

وفي حملته الانتخابية الثانية عام 1916م، وقد بلغت الحرب العالمية الأولى ذروتها، فقد استمر على النهج نفسه داعيًا للسلام ومفتخرا بإبعاد بلاده عن نيرانها، وقد كان شعاره الأكثر شعبية لقد بعدنا عن الحرب»، لكنه تعرض إلى حملة شعواء من الرئيس الجمهوري السابق روزفلت»، الذي اعتبر سياسة ولسون «الديموقراطي» عاجزة وقصيرة النظر، كما أن الرأي العام الأمريكي قد بدأ يميل إلى دخول الحرب نظرا لتعاطفه مع بريطانيا لأسباب ثقافية وعرقية واضحة وإعجابًا بالديموقراطية البريطانية. إن ويلسون» المثالي هو الذي انغمس في الحرب، فقد اضطر في صيف عام 1917م إلى إعلان

الحرب ضد ألمانيا، ففي هذا الوقت تغلبت ضرورات رجل الدولة على ضمير المثقف الذي فشلت دعاويه في تحقيق السلام.

والواقع أن ويلسون» قد اضطر إلى دخول الحرب لأسباب أمريكية وعالمية شديدة الأهمية، وعلى الأخص الأسباب التالية:

-فشل جهود السلام التي قادها ويلسون بنفسه، فقد ظل الأربع سنوات كاملة يناشد الأطراف المتحاربة وقف الحرب دون إحداث أي تأثير يذكر.

-التبدل الخطير فى موازين القوى الدولية لمصلحة ألمانيا، فإذا انتهت الحرب لمصلحتها، فإنها ستصبح قوة مهيمنة على أوروبا والعالم، وسيكون ميزان القوى مضرا بالولايات المتحدة الأمريكية، التي ستكون في نهاية الحرب دولة أضعف من ألمانيا. والواقع أنه في عام 1917م، أصبح الانتصار الألماني وشيكا، فقد اندلعت الثورة الشيوعية في روسيا ووقع الثوار الروس معاهدة مع ألمانيا، نجم عنها إنشاء حكومة في «أوكرانيا» موالية لألمانيا ووضعت بعض مناطق روسيا نفسها تحت الاحتلال الألماني، كما هزمت إيطاليا في معركة كابوريتو وهو ما يجعل معظم أوروبا الوسطى والشرقية في قبضة ألمانيا وذلك يعد إخلالاً خطيرًا فى موازين القوى العالمية، وهو يتناقض بصورة واضحة مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

- ظهور تهديد ألماني مباشر المصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فقد شهدت الحرب العالمية الأولى ظهور الغواصات المتطورة وقد كان ذلك أهم تطور استراتيجي قادر على قلب موازين القوى وهو تطور يمكن أن يقارن اليوم بامتلاك الصواريخ العابرة للقارات.

2- صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية:

من المهم فهم عملية صنع السياسة الخارجية من أجل فهم نتاج قرارات تلك العملية. "إن الفحص النظري لعملية صنع السياسة الخارجية من شأنه أن يساعدنا على فهم كيفية تناسب الأحداث مع النمط العام للأشياء التي تحدث حولنا."[1] كما أنه يجعلنا ندرك أوجه التشابه والاختلاف بين القرارات المختلفة، التي اتخذتها الجهات الفاعلة المختلفة في آلية صنع السياسة الخارجية في أوقات مختلفة؛ وبالتالي، يجعلنا قادرين على تقديم تنبؤات بشأن ما سيتم تحديده في مجموعة معينة من الظروف. والآن، لماذا عملية صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة على وجه الخصوص؟ ببساطة، لأنه مهم. إن السياسة الخارجية الأمريكية لها عواقبها على العالم أجمع، وذلك بسبب المكانة التي تتمتع بها الولايات المتحدة في السياسة العالمية اليوم، مما يجعل هذا الموضوع مهمًا للدراسة.

إن الاسم الأول الذي يتبادر إلى أذهاننا عندما نفكر في عملية صنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة هو اسم الرئيس آنذاك. يعتبر الرئيس أقوى شخصية في الولايات المتحدة. ويرجع ذلك إلى "الصورة الرئاسية المطلقة، التي يتم تقديمها في وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية، وخاصة خارج الولايات المتحدة". من المؤكد أنه يتمتع بأقصى قدر من السلطة التي يمكن أن يتمتع بها أي رئيس تنفيذي؛ لكن صلاحياته محدودة بعدد من العوامل أيضًا. يعتبر الكونجرس عادة ثاني أكثر المؤسسات تأثيرًا في عملية صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة، بسبب صلاحياته في إعلان الحرب، والتصديق على المعاهدات، وسيطرته على الخزانة الوطنية (الضرورية لتنفيذ السياسات التي يضعها الرئيس). ومع ذلك، فإن الواقع الأكثر تعقيدًا مما يبدو عليه .

مؤسسات ووكالات صنع السياسات الخارجية: تنقسم مؤسسات ووكالات صنع السياسات الخارجية إلى مجموعتين:

✓ المؤسسات والوكالات الحكومية

✓ المؤسسات والوكالات المجتمعية

أولا: المؤسسات والوكالات الحكومية:

أ- الرئاسة:

ربما يكون رئيس الولايات المتحدة أقوى شخصية سياسية على وجه الأرض، لكنه لا يزال ليس بالقوة التي تظهرها صورته في وسائل الإعلام والكتابات الأكاديمية خارج الولايات المتحدة، وخاصة في باكستان. فهو يتمتع بالكثير من الصلاحيات التي يمنحها له دستور الولايات المتحدة، ولكن هناك عددًا متساويًا من القيود والإكراهات التي تحد من دوره في صنع السياسة الخارجية.[2] علاوة على ذلك، هناك العديد من العوامل غير المؤكدة التي تؤثر على دوره في صنع السياسة الخارجية. وكما يقول جيريل أ. روساتي: "الحقيقة هي أن الرئيس يواجه مفارقة في السلطة الرئاسية... وتصبح الممارسة الناجحة للسلطة الرئاسية أكثر إشكالية عندما يأخذ المرء في الاعتبار العناصر غير المؤكدة التي تؤثر على الرئيس، وتقوي يده في بعض الأحيان وتضعفها في أحيان أخرى". وهذا لا يعني أن الرئيس ليس قويا في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة؛ بل المقصود منه توضيح الدور "المهم" المذكور أعلاه للرئيس. والاقتباسان التاليان من رؤساء الولايات المتحدة يوضحان هذه النقطة. أكثر وضوحا

بحق بأنه رجل يتمتع بسلطات غيرعادية. ومع ذلك، فمن الصحيح أيضًا أنه يجب أن يمارس تلك السلطات في ظل قيود غيرعادية. الرئيس جيه إف كينيدي.[3]

تنشأ السلطات الرئاسية في المقام الأول من المادة الثانية –خاصة الفقرة الثانية من-*من الدستور الأمريكي، لكن دوره استمر في التطور منذ عام 1789 من خلال التعديلات في الدستور والتشريعات وعملية المراجعة القضائية والاتفاقيات. وأهم دور يمنحه الدستور للرئيس **هو القائد الأعلى للقوات المسلحة**. وعلى الرغم من أن حق إعلان الحرب منوط بالكونغرس، إلا أن الرؤساء كانوا يتمتعون بنفس الامتياز بموجب سلطته المتمثلة في نشر القوات الأمريكية. "إرسال الرئيس ترومان قوات إلى كوريا عام 1950؛ وقرر الرؤساء أيزنهاور وكينيدي وجونسون ونيكسون

[2] Muhammad Usman Amin Siddiqi, Khalid Manzoor Butt, United States Foreign Policymaking: Institutions **and** the Process**.(journal of political science.2013).p46**

[3] Ibid.p47

*الفقرة الثانية

1- يكون الرئيس قائداً أعلى لجيش وبحرية الولايات المتحدة، ولمليشيات مختلف الولايات عندما تدعى إلى الخدمة الفعلية لدى الولايات المتحدة. وله أن يطلب الرأي الخطي للموظف الرئيسي في كل من الوزارات التنفيذية حول أي موضوع يتعلق بمهام وزارة كل منهم، كما تكون له سلطة إرجاء تنفيذ الأحكام، ومنح العفو عن جرائم ترتكب ضد الولايات المتحدة، ما عدا في حالات الاتهام النيابي.

-2تكون له السلطة، بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته، لعقد معاهدات، شرط أن يوافق عليها ثلثا عدد أعضاء المجلس الحاضرين، كما له أن يرشح، وبمشورة مجلس الشيوخ وموافقته، أن يعين، سفراء ووزراء مفوضين آخرين وقناصل وقضاة للمحكمة العليا وسائر موظفي الولايات المتحدة الآخرين، الذين لا ينص هنا على أحكام تعييناتهم والتي سيتم إحداثها بقانون. ولكن يمكن للكونغرس أن ينيط بواسطة قانون، حسبما يرتأي، تعيين مثل هؤلاء الموظفين الأدنى رتبة، بالرئيس وحده، أو بالمحاكم، أو بالوزارات.

-3للرئيس سلطة ملء جميع المناصب الشاغرة التي قد تحدث أثناء عطلة مجلس الشيوخ، وذلك عن طريق منح تفويضات ينتهي أجلها بنهاية الدورة التالية للمجلس.

خلال فترة ولايتهم إرسال قوات إلى فيتنام؛ وكانت الحرب في الخليج الفارسي وغزو بنما قرارات الرئيس بوش الأب؛ ومؤخرًا، الحرب العالمية على الإرهاب هي مبادرة من الرئيس بوش الابن."

بصرف النظر عن كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة، **يعين الرئيس وزير الخارجية**، الذي يكون مسؤولاً عن إدارة السياسة الخارجية للولايات المتحدة ويعمل وفقًا لأوامر الرئيس. وهو يعين سفراء الولايات المتحدة في الخارج ويستقبل سفراء الدول الأخرى أيضًا. ويتفاوض بشأن المعاهدات مع الدول الأخرى، والتي يجب أن يصدق عليها الكونغرس. عادة ما يصادق الكونجرس على المعاهدات التي يتفاوض عليها الرئيس، ولكن هناك حالات يرفض فيها الكونجرس موافقته. فهل تتذكرون لماذا لم تكن الولايات المتحدة عضواً في عصبة الأمم، التي كانت في الأساس من بنات أفكار الرئيس الأميركي وودرو ويلسون؟ يعرض أو يسحب العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى. "لقد أدى ظهور مؤتمرات القمة في الآونة الأخيرة إلى زيادة دور الرئيس الأمريكي في الساحة الدبلوماسية، حيث أنه يقود بنفسه وفود الولايات المتحدة في اجتماعات القمة. مشاركة الرئيس نيكسون في سولت 1 في عام 1972؛ ومفاوضات الرئيس كارتر مع رئيسي الوزراء المصري والإسرائيلي بشأن اتفاق كامب ديفيد في عام 1978؛ وإن مؤتمرات القمة التي عقدها الرئيس ريغان مع غورباتشوف للتأكيد على معاهدة ستارت هي بعض الأمثلة على مؤتمرات القمة التي عقدت في الماضي.[4]

رئيس الولايات المتحدة ليس فقط رئيس الحكومة بل هو أيضا رئيس الدولة. بصفته رئيسًا للحكومة، فهو يتمتع بسلطة على السلطة التنفيذية للحكومة، ويعين الأشخاص الذين يختارهم في المناصب الرئيسية في الإدارة. وهذا يتيح له وجود أشخاص متشابهين في مؤسسات وهيئات صنع السياسة الخارجية، ويضمن أن تعمل هذه المؤسسات والهيئات بما يتوافق مع رؤيته. إن توليه منصب رئيس الدولة يضيف هيبة لمنصبه ويمنحه الحكم الذاتي مقارنة بنظرائه في الديمقراطيات البرلمانية. مع مراعاة مبدأ الفصل بين السلطات على الرغم من مبدأ الفصل بين السلطات، الذي بموجبه يكون وضع القوانين من اختصاص الكونغرس، فإن للرئيس دور مهم يلعبه في التشريع. "في العلاقة الحديثة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فإن الكثير من التشريعات المعروضة على الكونجرس تنشأ في السلطة التنفيذية ويقدمها الرئيس، مثل ميزانية حكومة الولايات المتحدة، وكذلك برامج الإنفاق الدفاعي والمساعدات الخارجية." وبصرف النظر عن هذا، يتمتع الرئيس بسلطة الاعتراض على مشاريع القوانين التي يقرها الكونجرس. وفي حين يستطيع الكونجرس تجاوز الفيتو الرئاسي بأغلبية الثلثين، فإن هذا يحدث نادرا؛ لأن الحصول على 16 صوتاً إضافياً في بيت ثنائي القطب ليس بالمهمة السهلة. يمكن للرئيس أيضًا تقديم مشاريع القوانين إلى مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، ويمكنه في بعض الأحيان تمريرها من خلال أعضاء حزبه الموجودين في الكونجرس بصرف النظر عن السلطات والأدوار الممنوحة رسميًا للرئيس من خلال الدستور أو التشريع، هناك بعض المصادر غير الرسمية للسلطة الرئاسية. إحداها هي الولاية الانتخابية الوطنية. الرئيس هو الزعيم الوحيد في الولايات المتحدة الذي يتم انتخابه من قبل الولايات المتحدة بأكملها. لكن أعضاء الكونجرس فعلوا ذلك عضوية المؤسسة الوطنية، لا تمثل الولايات المتحدة بأكملها. يمثل أعضاء مجلس النواب الناخبين في مناطقهم، في حين أن أعضاء مجلس الشيوخ هم ممثلو ولاياتهم. ولكن الشخص الوحيد الذي يمثل الأمة كلها هو الرئيس. لذلك، يُشار إليه غالبًا باسم "صوت الشعب". يساهم هذا العامل غير الرسمي كثيرًا في صلاحياته. وهو مسؤول عن تنفيذ ما وعد به خلال حملته

[4] Ibid.p48

الانتخابية؛ ولهذا يجب أن تكون له السلطة التي عهدت إليه بها الأمة كلها. مصدر آخر غير رسمي للسلطة الرئاسية هو قدرته على جذب انتباه الشعب. يجذب الرئيس انتباه الناس كرئيس للدولة. تحظى تصرفاته وكلماته بتغطية إعلامية تجعله قادرا على تشكيل الرأي العام وفقا لرؤيته. وبصرف النظر عن الاهتمام العام، فهو يتمتع بإمكانية الوصول إلى المعلومات والخبرة من أي نوع يحتاج إليه، مما يضيف مرة أخرى إلى صلاحياته، وبالتالي إلى دوره في صنع السياسة الخارجية.

وتنقسم القيود التي تحد من صلاحيات الرئيس إلى نوعين: **قيود دستورية**، **وقيود غير رسمية**. وتشمل القيود الدستورية ضوابط فرعي الحكومة الآخرين على الرئاسة. على سبيل المثال، "شرط التصديق على المعاهدات والتعيينات الرئاسية من قبل مجلس الشيوخ؛ الطبيعة المحدودة لفترة الرئاسة؛ الحد من انتخاب الرئيس للمرة الثالثة؛ وأحكام عزل الرئيس. " السلطة الرئاسية مقيدة أيضًا بحقيقة أنه يجب عليه العمل ضمن القوانين التي وضعها الكونغرس. علاوة على ذلك، يتم إقرار الميزانية من قبل الكونجرس، مما يمكن أن يحد بشدة من صلاحيات الرئيس فيما يتعلق بتنفيذ السياسة الخارجية. على سبيل المثال، لا يمكن لأي رئيس أن يقرر تقديم المساعدات لأي دولة، إذا لم يخصص الكونجرس أموالاً لذلك. دستوريًا، تعود سلطة إعلان الحرب إلى الكونجرس، على الرغم من أن الرؤساء كانوا يستخدمون هذه السلطة تحت مسمى صلاحياتهم لنشر القوات الأمريكية كقائد أعلى للقوات المسلحة. تلعب الدولة والحكومات المحلية دورًا مهمًا في السياسة الاقتصادية الخارجية، وهي ليست تحت رئاسة الرئيس؛ وبالتالي تقييد دور الرئيس في الشؤون الخارجية. هيئة المراجعة القضائية.

كما أن سلطة إعلان قوانين الكونجرس والمراسيم التنفيذية لاغية وباطلة إذا انتهكت الدستور - تقيد أيضًا الدور الرئاسي.

هناك عدة عوامل أخرى غير القيود الدستورية التي تحد من صلاحيات الرئيس. الوقت هو واحد منهم. وبصرف النظر عن أن فترة ولايته محدودة ولا يمكن انتخابه أكثر من مرتين، فإن يومه هو 24 ساعة مثل أي شخص آخر. عليه أن يقوم بمجموعة كبيرة ومتنوعة من المهام في يوم واحد، وهذا يحد من قدرته على القيام بكل الأشياء التي تكون في وسعه. هناك قيد غير رسمي مهم آخر وهو المعلومات. يتعين على الرئيس اتخاذ قرارات مهمة بشأن مختلف القضايا كل يوم. ويجب اتخاذ هذه القرارات على أساس المعلومات التي لديه حول القضايا المعنية. وهو يواجه أيضاً أنواعاً مختلفة من المشاكل فيما يتعلق بالمعلومات: "الندرة والوفرة المفرطة". وفي بعض الأحيان، وخاصة في حالة السياسة الخارجية، لا يحصل الرئيس على معلومات كافية؛ وأحيانًا، يحصل على الكثير من المعلومات وليس لديه الوقت لمراجعتها. وتظل موثوقية المعلومات مشكلة أخرى تحد من دوره في السياسة الخارجية. علاوة على ذلك، "تقع البيروقراطية تحت سيطرته من الناحية النظرية، والبيروقراطية المتضخمة لا تستجيب كثيرًا للرئيس وموظفيه الشخصيين في الممارسة العملية". وأخيرًا وليس آخرًا، يقيد نظام الحزب في الولايات المتحدة السلطة الرئاسية بطريقتين. أول شيء هو أن الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة ليست منظمة بشكل كبير؛ وبالتالي، لا يستطيع الرئيس أن يجبر أعضاء حزبه في الكونجرس على التشريع وفقًا لرغباته، مع أنه يمكنه أن يطلب منهم ذلك ولكن ليس كأمر بل أشبه بطلب. ثانيًا، يتعين على الرئيس أن يتبع بطريقة أو بأخرى تفضيلات الحزب فيما يتعلق بصنع السياسات لأنه يجب أن يتم ترشيحه من قبل الحزب في نهاية اليوم. وفي ولايته الثانية، يكون الرئيس أكثر استقلالية في هذا الصدد.

على المدى الطويل، يكون الرئيس أكثر استقلالية في هذا الصدد. والآن هناك بعض العوامل غير المؤكدة التي قد تحد من دور الرئيس خلال فترة ولايته. والرأي العام هو الأهم بينهم، فلا يجرؤ أي رئيس على تجاهله أثناء اتخاذ القرارات. إذا انقلب الرأي العام ضد سياسات الرئيس، فإنه يحد بشدة من قدرته على اتخاذ القرارات وتنفيذها. لقد فعل ذلك كل من جونسون، ونيكسون، وفورد، وبوش الأب والصغار وشهدوا انقلاب الرأي العام ضدهم أثناء وجودهم في مناصبهم. الشيء نفسه هو الحال مع وسائل الإعلام. من المؤكد أن وسائل الإعلام تشكل عاملاً غير مؤكد قد يفضل أو يقيد دور الرئيس في صنع السياسة الخارجية. القضاء هو عامل آخر غير مؤكد قد يحد من سلطة الرئيس. يتم تعيين قضاة المحكمة العليا الأمريكية مدى الحياة، وقد لا يحصل الرئيس على فرصة تعيين قاضٍ واحد خلال فترة ولايته؛ وبالتالي، قد يضطر إلى مواجهة هيئة قضائية معادية خلال فترة ولايته. يجوز للقضاة تغيير مواقفهم في مسائل مختلفة حتى بعد تعيينهم؛ لذا فإن تعيين قاضٍ لا يضمن التصويت الإيجابي في المحكمة العليا. وأخيرًا، يعد السياق العالمي أيضًا عاملاً غير مؤكد ولكنه مهم قد يؤثر على دور الرئيس فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية. على سبيل المثال، لم تكن السياسة الخارجية من نقاط قوة الرئيس بوش عندما كان يترشح للرئاسة؛ ولكنه مشهور بما قام به في مجال السياسة الخارجية بعد أحداث 9/11/.